SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

صون حقوق وحريات المرأة والفتاة اليمنية

استراتيجية المناصرة لأصحاب المصلحة

2025-2030

صـون حقـوق وحريـات المـرأة والفتاة اليمنيـة

إعداد: د. سوسن الرفاعي

21 يوليو، 2025

تعليق الصورة: امرأة وفتاة نازحتان داخليًا في منطقة جبل الحُجُب بمحافظة تعز في 1 أبريل 2021 // صورة من مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 5202، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

شكـر وتقديــر

تم إعداد هذه الوثيقة كجزء من برنامج: صوت النساء على طاولة القرار (صوت)، الذي ينفذه مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بالشراكة مع المبادرة العربية للإصلاح، وتمويل من الاتحاد الأوروبي. تستند هذه الاستراتيجية إلى أصوات وخبرات ورؤى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة اليمنيين الذين أسهموا بسخاء بوقتهم ومعارفهم ووجهات نظرهم، خلال ورشة عمل لوضع السيناريوهات عقدها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في عمّان في مايو ٢٠٢٣.

أعدّت هذه الاستراتيجية الدكتورة سوسن الرفاعي، وهي خبيرة في مجالات المساواة والسياسات العامة والمناصرة. أدارت الرفاعي برامج واسعة النطاق، وقدّمت الدعم الفني للحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، في مجالات مثل السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، والاستراتيجيات والتخطيط القائمان على المساواة، والأطر المستندة إلى النتائج، والمناصرة. تتمتع الدكتورة الرفاعي بخبرة واسعة في العمل ضمن السياقات الإنسانية وحالات الطوارئ، لا سيما في مجالات المرأة والسلام والأمن.

جدول المحتويات

شكـر وتقديــر 3

الملخـص التنفيـذي 5

I. مقـدمـة 6

1.1 تحليل السياق 7

II. عمليـة تطويـر الاستـراتيجيــة والأهـداف 14

1.2 أهداف الاستراتيجية 15

2.2 الرؤية الاستراتيجية والأولويات 16

3.2 تكتيكات وإجراءات المناصرة 16

4.2 الجمهور المستهدف وأصحاب المصلحة 17

5.2 نظرية التغيير الاستراتيجية - التأثير الجماعي 18

6.2 المبادئ التوجيهية 19

III. تنفيذ الاستراتيجية 20

1.3 المساءلة 21

2.3 الرصد والتقييم: مؤشرات التقدم القابلة للقياس 22

3.3 الافتراضات والمخاطر الأساسية 22

4.3 دور مركز صنعاء 24

ملحق 1: خطة العمل الاستراتيجية 25

ملحق 2: الجمهور المستهدف وأصحاب المصلحة 31

الملحق 3: الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات 33

الملخص التنفيذي

تمثل القيود المفروضة على حقوق النساء وحرياتهن، إلى جانب الاختلالات بين الجنسين، تحديات في اليمن تعود إلى ما قبل الحرب. زاد هذا الوضع سوءًا خلال عقد من الصراع المستمر، وعدم الاستقرار السياسي، وانتشار الفوضى وانعدام الأمن، مما شكل تهديدًا جسيمًا لدور المرأة في المجتمع ومشاركتها في الحياة العامة. تشير التقارير إلى تزايد حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتمييز، والتهميش، والقيود المفروضة على حرية الحركة والتعبير، بالإضافة إلى استهداف القيادات والناشطات النسائيات، وكلها اتجاهات مقلقة يبدو أنها في تصاعد منذ اندلاع الحرب. إن استمرار هذا الوضع دون اتخاذ إجراءات جادة قد يؤدي إلى تهميش المرأة وإبعادها تماماً عن الحياة السياسية والعامة.

استجابة لذلك، عقد مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورشة عمل لبناء السيناريوهات، لمدة ثلاثة أيام، في العاصمة الأردنية عمّان، خلال شهر مايو ٢٠٢٣. جمعت الورشة قادة يمنيين من قطاعات مهنية متنوعة، بمن فيهم أكاديميون وفنانون وصحفيون ومربون وأعضاء من المجتمع المدني والجماعات النسائية ورجال أعمال وباحثون، قاموا معًا بوضع سيناريوهات مختلفة لوضع المرأة بحلول عام ٢٠٣٠، وصاغوا استراتيجيات لتعزيز دورها في اليمن. تمثل الاستراتيجية التالية تتويجًا لعملهم، بالإضافة إلى مشاورات مع أكثر من ٦٠ من القادة اليمنيين من الرجال والنساء من مختلف المحافظات في اليمن والمهجر، فضلًا عن بحث مكتبي مستفيض وتحديدا للجهود الحالية والثغرات في مجال حماية حقوق المرأة.

تحدد هذه الاستراتيجية رؤية مشتركة لأصحاب المصلحة المؤثرين في مجال حقوق النساء وحرياتهن، بمن فيهم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في اليمن، مثل الأمم المتحدة. تنطلق الاستراتيجية من مبدأ أساسي مفاده أن النساء والفتيات اليمنيات يجب أن يتمتعن بحقوق متساوية، وأن يشاركن مشاركة كاملة في الحياة العامة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وينبغي أن يتمتعن بالقدرة على التعبير عن آرائهن واستخدام أصواتهن للتأثير في صنع القرار على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. لتحقيق هذا الهدف، حدد أصحاب المصلحة اليمنيون ثلاث أولويات لتعزيز حماية حقوق المرأة وحرياتها:

- تعزيز السرديات الإيجابية حول دور المرأة اليمنية القيادي في الحكومة والتنمية، بما في ذلك مشاركتها الفاعلة في بناء السلام والحياة السياسية والمساحات المدنية.
- ضمان حماية النساء اليمنيات العاملات في المجال العام، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، والسياسيات، وقائدات المجتمع المحلي، والمهنيات مثل المحاميات والصحفيات والعاملات في المجال الإنساني.
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والجمعيات والشبكات غير الرسمية، وكذلك الحزبيات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

يعمل العديد من أصحاب المصلحة في اليمن على تطوير استراتيجيات للنوع الاجتماعي، ومراجعة سياساتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والاستجابة للمطالب المتزايدة من النساء اليمنيات للحصول على الدعم والحماية من المخاطر الحالية. بالتزامن مع ذلك، تفحص مجموعة متزايدة من الأدلة الأنماط السائدة والأسباب الكامنة وراء العوائق التي تواجهها المرأة اليمنية في المجال العام. تمثل هذه التطورات فرصة لا يمكن تفويتها للعمل الجماعي، الأمر الذي يتطلب التعاون من مختلف الهيئات، الوطنية والدولية على حد سواء، لضمان اتباع نهج أكثر شمولية وعملية. يعتبر إدماج الإجراءات الاستراتيجية الجديدة الخاصة بحقوق المرأة اليمنية وحرياتها ضمن خطط ومبادرات المناصرة القائمة للجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية نفسه، أمرًا جوهريًا لضمان نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية. يتطلب ذلك تحديد روابط واضحة بين الإجراءات الداعمة لحقوق المرأة وحرياتها وبين الاستراتيجيات الأوسع نطاقًا، الرامية إلى تحقيق الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية وبناء السلام

ثلاث فتيات يجلبن الماء من بئر في مخيم للنازحين غرب عدن في 10 يوليو 2023 // صورة لمركز صنعاء بعدسة راجح العمري.

I. مقدمة

خاضت اليمنيات على مدى عقود، رحلة طويلة وشاقة من المناصرة، شملت ناشطات وقائدات نسويات. تركزت جهودهن على تفكيك هياكل الدولة والمجتمع التي تتسم بالتمييز والقمع، وبدافع من التزامهن العميق بإحداث تغيير، وبحافز تجاربهن الشخصية، فقد سعين جاهدات إلى إحداث تحول جذري في ديناميات النوع الاجتماعي، إلا أن هذا السعي نحو التحول الجندري، قد عرقلته مرارًا وتكرارًا الصراعات الممتدة، وتصاعد التطرف السياسي والديني، والتدهور الاقتصادي، والفقر المدقع. على الرغم من هذه التحديات الهائلة، أظهرت اليمنيات باستمرار قدرة عالية على الصمود، حيث نهضن بعد كل كبوة ليبدأن جهودهن من جديد.

في ظل الأوضاع الراهنة، ترسم هذه الاستراتيجية رؤية مشتركة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في اليمن. تهدف هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي إلى معالجة العقبات المتعددة التي تواجه النساء والفتيات اليمنيات، ولا سيما تلك التي تفاقمها الصراعات المستمرة والاضطرابات السياسية وانعدام الأمن. يُعد تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين محفزا أساسيا للحفاظ على تماسك المجتمعات وتنشيط الاقتصادات وزيادة قدرة الدول على الصمود. لا يقتصر هذا المبدأ على كونه التزاما بموجب آليات حقوق الإنسان الدولية فحسب، بل يمثل ضرورة استراتيجية لاستعادة النمو الاقتصادي وبناء السلام في اليمن. في إطار هذه الرؤية، تتطلع الاستراتيجية إلى يمن يتمتع فيه كل فرد، بغض النظر عن جنسه، بفرص متساوية، ويضمن سلامته وأمنه، ويحظى بمعاملة عادلة ومنصفة داخل الأسرة، والمؤسسات التعليمية والبيئات المهنية والسياقات المجتمعية الأوسع.

1.1 تحليل السياق

واقع التمييز والتهميش ضد المرأة اليمنية

لعبت المرأة اليمنية على الدوام دورًا محوريًا في كافة نواحي الحياة الاجتماعية. لقد حققت نساء اليمن مكاسب كبيرة في الفترة التي سبقت انتفاضة 2011 وخلالها،[1] حيث تولين أدوارًا قيادية وشاركن بفعالية في مؤتمر الحوار الوطني.[2] وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2022، طفرة ملحوظة في المنظمات المجتمعية التي تقودها نساء يمنيات، كما حصلت النساء القيادات والناشطات على دعم دولي غير مسبوق.[3]

أدى عقد من الحرب تقريبًا إلى تراجع حقوق وحريات المرأة اليمنية. على الرغم من التباينات السياسية والأيديولوجية، فإن السلطات المختلفة في الميدان لجأت إلى ممارسات منسجمة فيما بينها لتهميش المرأة،[4] مستغلةً الأعراف الاجتماعية وتطرف المجتمعات الناجم عن الصراع. انعكس ذلك بوضوح في فرض قيود أكثر صرامة على الملابس وحرية الحركة، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، بالإضافة إلى سياسات تحد من تواجد النساء والفتيات بين الرجال أو في الأماكن المزدحمة.[5]

---

[1] توم فين، "رغم رحيل صالح، لكن نضال المرأة اليمنية مستمر"، رويترز، 11 أبريل/نيسان 2012. https://www.reuters.com/article/uk-yemen-politics-wome-nidUKBRE83A0RQ20120411

[2] "المرأة في عمليات السلام والانتقال، اليمن (2011-2015)". سلسلة دراسات الحالة. جنيف: مبادرة السلام الشامل والانتقال، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، أبريل/نيسان 2018. inclusivepeace.org case-study-women-yemen-2011-2015-en.pdf

[3] نادية السقاف، "نساء اليمن والسعي إلى التغيير"، مؤسسة فريدريش إيبرت، أكتوبر/تشرين الأول 2012. https://library.fes.de/pdf-files/iez/09434.pdf

[4] أفراح ناصر، "إعادة تنظيم سياسات الهوية في اليمن"، الجزيرة، 26 أغسطس/آب 2015. https://www.aljazeera.com/opinions/2015/8/26/realignmentof-ye-mens-identity-politics

[5] "التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في السياق اليمني"، مشروع تقييم القدرات، 6 يونيو/حزيران 2023، https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20230606_acaps_thematic_report_yemen_womens_economic_empowerment_in_the_yemeni_context.pdf

العنف القائم على النوع الاجتماعي

تحول العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى ظاهرة متفشية في اليمن، حيث تتعرض أكثر من 6.36 مليون امرأة وفتاة لعدد من أنماطه، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة.[6] ساهم النزاع الطويل الأمد والكوارث الطبيعية والانهيار الاقتصادي وشحة المياه وانعدام الأمن الغذائي المستمر، وفقدان الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية ومصادر الرزق، في تفاقم المخاطر التي تواجهها النساء والفتيات بشكل خاص، وجعلهن عرضة لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك زواج الأطفال والاتجار بالبشر والتسول وعمالة الأطفال والاستغلال والاعتداء[7] الجنسيين. تشير الدراسات إلى أن حوالي 30% من الفتيات في اليمن يتم تزويجهن قبل سن 18 عامًا.[8] كما أدى ارتفاع معدلات الطلاق وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى زيادة تعرض النساء والفتيات والأسر التي تعولها نساء لخطر العنف بشكل أكبر.

تكاد جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تزداد سوءًا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني. تشمل هذه الأشكال جرائم القتل، وجرائم "الشرف"، والعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب، والزواج المبكر والقسري. يستغل الجناة، الذين قد يكونون أفرادًا من العائلة أو أقاربًا أو أشخاصًا في المجتمع، حالة انهيار أنظمة إنفاذ القانون وهشاشة آليات الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق جرائمهم وشدتها. علاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم الدولة والجهات الفاعلة غير الرسمية أساليب العنف الجسدي والتعذيب والتخويف لإرهاب النساء وإبعادهن عن المجال العام. كما يبرز العنف الاقتصادي ضد المرأة من خلال حرمانها من الحقوق والموارد، ومنعها من التعليم، والتحكم في راتبها أو دخلها، وحرمانها من الميراث.[9]

لا يزال الحصول على خدمات واسعة النطاق للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي محدودًا في اليمن، حيث يقل عدد المرافق الصحية التي تقدم خدمات الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب أو أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي عن 5%. برز قطاع مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن المنظومة الإنسانية كواحد من أقل القطاعات تمويلًا عام 2023، مما يقوض فعالية تقديم الخدمات. من المرجح أن يؤدي نقص التمويل المخصص لرفع الوعي والوقاية والحد من المخاطر وأنشطة الاستجابة، إلى إعاقة أي جهود فعالة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ما لم يحظ بالأولوية في المستقبل.[10]

---

[6] "إعادة تصور القدرة على الصمود: القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) في سياق الأزمات المتعددة"، التقرير العالمي لعام 2022، اليونيسف، https://www.unicef.org/media/146176/file/Yemen%20I%20FGM%202022%20Report.pdf

[7] "فهم دورة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن"، تحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام 2023 الصادر عن مركز ACAP ، نوفمبر/تشرين الثاني 2023. https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231117_ACAPS_Yemen_analysis_hub_understanding_the_cycle_of_gender-based_violence.pdf

[8] "البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف 2017 من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال". متاح على: https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-%D9%85%D9%86%20%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

[9] فوزية العمار، وهانا باتشيت، وشمس شمسان، "البُعد الجندري للأزمة اليمنية: فهم التجارب المُعاشة خلال الحرب"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 15 ديسمبر/كانون الأول 2019. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/19178

[10] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2024: نظرة عامة على احتياجات اليمنيين، يناير/كانون الثاني 2024. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2024-january-2024

العديد من الأسر النازحة تعولها نساء، ما يجعلهن أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والفقر، وانتهاك حقوقهن الأساسية. تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة مخاطر أكبر من غيرهن فيما يتعلق بالتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي. في حين تكون خدمات الوقاية من هذا العنف والتصدي له إما منهكة أو غائبة في بعض المناطق، يعوق الخوف والوصمة وعدم وجود آليات للانتصاف القانوني والإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما تواجه النساء والفتيات، بمن فيهن فئة المهمشين،[11] تحديات إضافية تتمثل في الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. تنتشر أشكال العنف الاقتصادي ضد المرأة من خلال حرمانها من الحصول على ممتلكاتها وإرثها، بينما لا تسعى النساء غالباً إلى إعمال حقوقهن الرسمية بسبب قلة المعلومات والدعم القانوني.[12]

القيود على الحريات والتنقل

تواجه النساء اليمنيات حاليًا مستويات مقلقة من القيود على حرية الحركة، خصوصا (إن لم يكن حصرًا) في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، حيث يُشترط سفرهن برفقة محرم.[13] يُعرّف المحرم في الفقه الإسلامي بأنه الشخص الذي يحرم على المرأة الزواج منه بسبب صلة قرابة أو رضاع أو صهرية.[14] أفادت نساء لوسائل إعلام محلية بأن سائقي الحافلات يرفضون نقلهن بسبب عدم وجود محرم، أو أن تكلفة السفر تزداد عليهن بسبب دفع ثمن تذكرة المحرم.[15] بحسب شهادات نساء، فإن الإذن الخطي من المحرم لا يكفي، حيث تفيد التقارير بأن الأفراد عند نقاط التفتيش الأمنية قاموا بالتحرش اللفظي بالنساء أو تهديدهن في حال مخالفة الأوامر وإجبارهن على العودة.[16]

تواجه النساء اليمنيات قيودًا إضافية تتجاوز حرية الحركة. إذ تحظر عليهن الإقامة في الفنادق إلا بصحبة محرم. كما تفرض السلطات شروطًا تعيق حصول النساء على الوثائق الرسمية، حيث يتطلب استخراج أو تجديد بطاقة الهوية الشخصية أو جواز السفر[17] موافقة ولي الأمر ومرافقته، سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن، وذلك على الرغم من عدم وجود نص قانوني وطني يفرض هذه الشروط صراحة. يمكن أن يؤدي انعدام الوثائق المدنية إلى الحيلولة دون لم شمل الأسر، وتقويض حرية الحركة، والحد من الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل.[18] بشكل عام، كان للقيود المفروضة على النساء تداعيات سلبية إضافية، حيث أصبحن على نحو متزايد المعيلات الأساسيات لأسرهن أثناء النزاع.[19]

تُشكّل القيود المفروضة على حركة عاملات الإغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، تحديًا إضافيًا أمام توفير الخدمات الأساسية، ما ينعكس سلبًا على تلبية الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات. لا تقتصر هذه الحواجز على الحد بشكل كبير من وصول النساء والفتيات إلى الخدمات فحسب، بل تحد أيضًا من فهم الاستجابة الإنسانية لاحتياجاتهن، وذلك بتقليص وجود النساء في مرحلة تقييم الاحتياجات.

---

[11] المهمشون هم مجموعة عرقية في اليمن تعاني من التمييز المنهجي. ويشار إليهم عمومًا بالتمييز السلبي والعرقي في اليمن باسم "الأخدام"، ويعتبرون أدنى طبقة اجتماعية في البلاد. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2024: نظرة عامة على الاحتياجات اليمنية، يناير/كانون الثاني 2024

[12] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2024: نظرة عامة على احتياجات اليمنيين، يناير/كانون الثاني 2024. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2024-january-2024

[13] أفراح ناصر، "حرمان المرأة اليمنية من السفر بمفردها"، درج ميديا، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. https://daraj.media/en/yemen-no-woman-will-travel-alone/

[14] "المحرم: قيود الإسلام على سفر المرأة"، معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2022/08/Mahram-Womens-Mobility-in-Islam.pdf

[15] "محاصرة: القيود على سفر المرأة من المحيط إلى الخليج"، هيومن رايتس ووتش 2023. https://www.hrw.org/ar/report/2023/07/18/385369

[16] "اليمن: الحوثيون يخنقون النساء بفرض وصاية من الذكور"، منظمة العفو الدولية، 1 سبتمبر/أيلول 2022. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/yemen-huthis-suffocating-women-with-requirement-for-male-guardians/

[17] المرجع نفسه.

[18] سوسن الرفاعي، "كيف تفشل الأطر الإنسانية وأطر السلام في الاستجابة الممنهجة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن؟"، مركز اليمن للسياسات، 22 ديسمبر 2022، الرابط: https://www.yemenpolicy.org/ar/كيف-تفشل-الأطر-الإنسانية-وأطر-السلام-ف/

[19] "تقرير رصد الأثر الاجتماعي: يوليو–سبتمبر 2022"، منظمة ACAPS، 2022، الرابط: https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20221122_acaps_yah_simp_july_to_september_2022.pdf

البيانات الشاملة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي نادرة في اليمن وذلك بسبب حساسية الموضوع والوصمة الاجتماعية التي تحيط بمناقشته.[20] رغم صعوبة تقييم التأثير الكامل لقيود حرية الحركة على النساء والفتيات اليمنيات إلا بعد مرور بعض الوقت، إلا أن التوقعات تشير إلى تراجع كبير في وضع المرأة.

استهداف القيادات النسائية

تعرضت النساء على نحو متواصل لأشكال متعددة من المضايقات بما في ذلك الابتزاز والتهديد وحملات التشهير.[21] لا يقتصر تأثير هذه الانتهاكات على النساء فحسب، بل يمتد ليطال أسرهن بأكملها، وقد تكون له عواقب وخيمة.[22] بشكل عام، لا يقتصر هدف المتحرشين على ترويع النساء فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع ككل، وذلك من خلال انتحالهم دور الشرطة الأخلاقية وسعيهم إلى تقييد الحقوق والحريات الأساسية.

يتم السماح بالعديد من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو حتى التشجيع على استخدامها من قبل أطراف النزاع لقمع المشاركة السياسية والمدنية[23] للمجموعات المهمشة، ومنها النساء. منذ العام 2011، قامت الجماعات المسلحة في اليمن، بما في ذلك الحوثيون، بتقييد الاهتمام والقدرات المتزايدة لدى النساء على الاحتجاج أو تنظيم الحملات أو تعبئة المجتمع.[24]

تعرضت عاملات في المجال الإنساني وناشطات حقوق المرأة[25] لهجمات إلكترونية على أرض الواقع، للحد من تأثيرهن ونطاق وصولهن من خلال حملات تشويه السمعة لقمع أصواتهن، وإخفاء واقعهن، والحد من تأثيرهن ونطاق وصولهن. كما يتم اللجوء إلى إجراءات متطرفة وغير مسبوقة ضد النساء، مثل الاحتجاز والسجن والتعذيب والاختطاف. شملت حملة القمع الوحشية التي شنتها جماعة الحوثي على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والاعتقالات واسعة النطاق التي بدأت في يونيو 2024، العديد من النساء البارزات في المجال الإنساني والمدني.[26]

تشير الحالات المبلغ عنها إلى أن السلطات الموالية للحكومة أيضا، تمارس ضد النساء احتجازًا غير مبرر ومداهمات للمنازل وتفتيشًا غير مصرح به ومصادرة للممتلكات الشخصية.[27] في السنوات الأخيرة، لوحظ تحول ملحوظ في طبيعة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. يُعد هذا التحول من حوادث عشوائية ومعزولة إلى جهود منسقة، بمثابة تصعيد مقلق في التكتيكات المستخدمة لتقويض وترهيب النساء الناشطات في الشأن العام.

---

[20] "دراسة حالة: تقديم خدمات متكاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية الجنسية والحقوق للمجتمعات المتضررة من النزاع في اليمن - محافظة تعز، مديرية التعزية (الأغوال) 2019-2020"، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة ديم للتنمية، https://reliefweb.int/report/yemen/case-study-delivering-integrated-services-gender-based-violence-and-sexual-reproductive-health-and-rights-conflict-affected-communities-yemen-taiz-gov-al-taziyah-district-alaghwal-2019-2020

[21] روهويردر، بي. (2017). الصراع وديناميكيات النوع الاجتماعي في اليمن. تقرير K4D Helpdesk. برايتون، المملكة المتحدة: معهد دراسات التنمية.

[22] ريم مجاهد، " غائبة عن طاولة المفاوضات ومهمشة في الحياة العامة: المرأة اليمنية على مفترق طرق"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/files/Absent_from_the_Negotiation_Table_and_Shunned_from_Public_Life_Yemeni_Women_at_a_Crossroads_en.pdf

[23] أماندا إتش بلير، نيكول جيرينج، سابرينا كريم، "إنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الحرب والسلام"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 26 سبتمبر/أيلول 2016. https://www.usip.org/publications/2016/09/ending-sexual-and-gender-based-violence-war-and-peace

[24] "نساء اليمن: الخروج من الظل"، الغارديان، 9 مايو/آيار 2011. https://www.hrw.org/news/2011/05/09/yemens-women-out-shadows

[25] "فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن يقدّم تقريره الرابع إلى مجلس حقوق الإنسان"، بيان صحفي للأمم المتحدة، 14 سبتمبر/أيلول 2021. https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2021/09/un-group-eminent-international-and-regional-experts-yemen-presents-its

[26] بلقيس اللهبي وريم مجاهد ولارا أولينهاوت، "تراجع حقوق المرأة اليمنية خلال العام 2024"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 فبراير 2025، الرابط: https://sanaacenter.org/ypf/ar/key-setbacks-in-yemeni-womens-rights-in-2024/

[27] ثريا دماج، "حرب تمر على أجساد النساء"، مجلة اليمن، نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2023، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/nov-dec-2023/22020

أفادت نساء يمنيات بأن الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف غالبًا الموظفات العاملات في المنظمات المحلية والدولية، مع اتهامهن بـ "محاولة تغيير الأعراف الاجتماعية". على المستوى المحلي، تزيد القيود من صعوبة وصول العاملات في المجال الإنساني إلى النساء والفتيات المعرضات للخطر في المجتمعات الأكثر تضرراً. لقد اضطرت بعض المنظمات إلى فتح مكاتب فرعية في عدن حتى تتمكن من مواصلة مشاريعها - ولكنها واجهت هناك المزيد من القيود والتحديات، وتعرضت لضغوط من الحكومة لنقل مقراتها الرئيسية من صنعاء إلى عدن.[28]

المرأة والتنمية الاقتصادية

تأتي اليمن في أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة على مستوى العالم.[29] منذ اندلاع النزاع عام 2015، استقر معدل مشاركة المرأة في حدود 7٪.[30] يقل تمثيل النساء اليمنيات بشكل ملحوظ في سوق العمل الرسمي، بينما يزيد تمثيلهن في الوظائف غير النظامية والأعمال المنزلية غير المدفوعة أو منخفضة الأجر، أو العمل بدوام جزئي .[31] تشير الأبحاث إلى أن الحرب في البداية أثرت على نسبة أكبر من النساء في القوى العاملة مقارنة بالرجال. عام 2015، انخفض تشغيل الذكور بنسبة 11٪، بينما انخفض معدل تشغيل الإناث بنسبة 28%.[32] كانت هذه الأرقام متباينة على المستوى الوطني، لكنها كانت أكثر بروزًا في صنعاء.[33] لقد أظهرت بيانات من نفس العام أن الشركات المملوكة للنساء تأثرت بالحرب بشكل أكبر من الشركات المملوكة للرجال، على الرغم من أنها كانت تمثل 4٪ فقط من جميع الشركات قبل النزاع.[34]

رغم ذلك، ظهرت بعض النتائج غير المتوقعة فيما يتعلق بأنماط عمل المرأة منذ بدء الحرب، إذ أشارت تقارير حديثة إلى تزايد إقبال النساء على تأسيس مشاريع تجارية صغيرة، وخوض تجربة العمل في قطاعات كان الرجال يهيمنون عليها عادة، مثل البيع بالتجزئة وبعض قطاعات الخدمات.[35] بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الاستجابة الإنسانية في خلق فرص عمل جديدة لمجموعة متواضعة، ولكنها آخذة في التوسع، من الشابات الحضريات. تتولى هؤلاء النساء أدوارًا قيادية متزايدة في المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية.[36]

تشهد قطاعات الصحة والتعليم الحيوية انسحابًا متزايدًا من جانب المتخصصات من الإناث، وذلك بسبب عدم انتظام صرف الرواتب الحكومية. يضاف إلى ذلك، قيود الحركة والتحرش الذي يُمارس بحق النساء في الأماكن العامة، والذي يتفاقم مع التخفيضات الكبيرة في حوافز العاملين في المجال الصحي، ما أدى إلى انسحاب الكوادر الطبية المؤهلة، بما في ذلك الموظفات الأساسيات من الإناث، من المناطق النائية ومناطق المواجهة.[37]

---

[28] "المصارحة: دور المرأة في بناء السلام في اليمن"، منظمة أوكسفام، مارس/آذار 2023. https://reliefweb.int/report/yemen/speaking-role-women-building-peace-yemen#:~:text=Outside%20interventions%20from%20armed%20groups,since%20the%202015%20conflict%20escalation

[29] فوزية العمار وهانا باتشيت، "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723

[30] لوحة بيانات البنك الدولي. https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS?end=2014&locations=YE&most_recent_year_desc=true&start=2000

[31] ميشيل بروني، وأندريا سالفيني، ولارا أولينهاوت، "الاتجاهات الديموغرافية وسوق العمل في اليمن"، منظمة العمل الدولية، 2014. ilo.org wcms_358144.pdf

[32] "تقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن: تأثير الأزمة على العمالة وسوق العمل"، منظمة العمل الدولية، يناير/كانون الثاني 2016. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—arabstates/—ro-beirut/documents/publication/wcms_501929.pdf

[33] فوزية العمار وهانا باتشيت، "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723

[34] "مسح سريع للأعمال: تأثير الأزمة على نشاط القطاع الخاص"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدمة تعزيز المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. http://www.ye.undp.org/content/dam/yemen/PovRed/Docs/UNDP%20SMEPS%20Rapid%20Business%20Survey.pdf

[35] المرجع نفسه.

[36] مارتا كولبورن، "مسار جديد للمضي قُدمًا: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 26 يناير/كانون الثاني 2021. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13094

[37] المرجع نفسه.

المرأة في المساحات المدنية وبناء السلام

تواجه المرأة في اليمن الإقصاء من الحكومة[38] والمساحات العامة، بالإضافة إلى التهميش الممنهج من المناصب العامة. كما طرأ ارتفاع ملحوظ على معدلات منع الاختلاط بين الجنسين، والذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة في البلاد. أدت هذه الممارسات مجتمعة إلى تغييب دور المرأة في الحياة العامة.[39]

لقد تقلصت المساحات المدنية في اليمن، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها: اضطهاد الأفراد والأحزاب الذي يحملون أيديولوجيات تتعارض مع توجهات سلطات الأمر الواقع؛ وغياب وسائل الإعلام والمطبوعات المستقلة؛ والرقابة الصارمة على المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تقودها نساء أو تقدم خدمات للنساء والفتيات. منذ يونيو 2024، شهدت المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون موجة من الاعتقالات المقلقة التي استهدفت أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم الناشطات. في الوقت نفسه، وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لا تزال الانقسامات السياسية العميقة والنزاعات الفصائلية المستمرة تقوض التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة والمشاركة المدنية.[40]

أُجبرت العديد من النساء على الفرار من اليمن، بينما توقفت أخريات ممن بقين عن نشاطهن، أو غيرن مجالات عملهن، أو انتقلن إلى منظمات أخرى.[41]

رغم الظروف الأمنية والاجتماعية الصعبة التي تشهدها اليمن، لا تزال النساء يشاركن بفاعلية في تحالفات وشبكات وجهود جماعية، ومراكز عمل جماعية تُعنى بقضايا المرأة، وذلك بهدف العمل المشترك على بناء السلام. تمثل هذه التحالفات شكلاً من أشكال الحماية الجماعية، وتُعد خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ولكنها في نهاية المطاف تتطلب تعزيز إجراءات الحماية على نطاق أوسع.

يشهد مجال البرامج المستهدفة للنوع الاجتماعي في اليمن تعقيدات خاصة، حيث تواجه المشاريع التي تركز على قضايا النوع الاجتماعي وتمكين الشباب والنساء، أو تسعى إلى المساهمة في تحقيق السلام، صعوبات جمة في الحصول على تمويل كافٍ لأسباب متنوعة، ونتيجة للنزاع. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنظمات العاملة في هذا المجال عراقيل في الحصول على تصاريح تنفيذ مثل هذه البرامج من السلطات المحلية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين. على الرغم من ذلك، تعاني شبكات النساء والشباب المحلية والوطنية من عزلة تعيق دمج أجندة المرأة في عملية السلام على المستويين الوطني والمحلي، ومع ذلك، لم يمنع هذا العائق من تحقيق بعض التقدم في هذا المجال.

المرأة في مفاوضات السلام

شاركت النساء اليمنيات بفاعلية في تعزيز التماسك المجتمعي وبناء السلام. لقد ساهمن بشكل فاعل في تخفيف وطأة النزاع من خلال جهود الوساطة والمبادرات المحلية[42]. كما اضطلعن، من خلال المجموعات النسوية المحلية ومنظمات السلام، بأدوار محورية في احتواء النزاعات وتخفيف حدتها. تحقّق ذلك من خلال حشد الدعم داخل المجتمعات، والتعاون مع القادة المحليين، والمشاركة في مفاوضات مع مختلف الأطراف المتنازعة .[43]

[38] اليمن تحت المجهر: حراك "لا نساء، لا حكومة" يطالب بالمشاركة السياسية، العربي الجديد، 19 ديسمبر/كانون الأول 2020. https://www.newarab.com/analysis/yemen-focus-womens-group-demands-participation-government

[39] ثريا دماج، "حرب تمر على أجساد النساء"، مجلة اليمن، نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2023، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/nov-dec-2023/22020

[40] بلقيس اللهبي وريم مجاهد ولارا أولينهاوت، "تراجع حقوق المرأة اليمنية خلال العام 2024"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 فبراير 2025، الرابط: https://sanaacenter.org/ypf/ar/key-setbacks-in-yemeni-womens-rights-in-2024/

[41] إليزابيث هاجيدورن، "هروب ناشطات يمنيات من الحرب بمساعدة شبكة عالمية سرية"، ذا وورلد، 29 يوليو/تموز 2019. https://theworld.org/stories/2019-07-29/yemeni-women-activists-escape-war-help-global-underground-network

[42] إيمان الجوفي، بلقيس زبارة وستيسي فيلبريك يادافا، "دور المرأة في بناء السلام في اليمن"، مركز كارنيغي، 27 فبراير/شباط 2020. https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/02/carpo_brief_14_printerfriendly.pdf

[43] جوك بورجينا، "التخطيط الاستراتيجي لما هو أبعد من أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن: أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 23 أغسطس/آب 2021. https://sanaacenter.org/files/Strategizing_beyond_the_Women_Peace_and_Security_Agenda_in_Yemen_ar.pdf

رغم أن أطراف النزاع أبقت النساء على هامش محادثات السلام،[44] وللأسف، لا تزال النساء حتى الآن يفتقرن إلى التمثيل الكافي في عمليات السلام الرسمية، أو يُحْرمن منه كلياً، في أبرز مراحل عملية التفاوض الراهنة. يستمر هذا الإقصاء على الرغم من ابتعاد النساء عن المشاركة في الأعمال المسلحة، وعدم وجود مصالح خاصة بهن في الأعمال العدائية الحالية أو التاريخية.

يُستخدم نظام الحصص، الذي يقضي بتخصيص عدد محدد من المقاعد حول طاولة المفاوضات للأطراف المتحاربة والأحزاب السياسية، كأحد التفسيرات الشائعة للمشاركة الضعيفة للنساء في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. عادةً ما تقوم الأطراف بتعيين وفود مكونة بالكامل من الرجال. على سبيل المثال، عندما طُلب من الحكومة اليمنية إدراج نساء في وفود التفاوض الخاصة بها، ردت بأن ذلك ليس من اختصاصها، إذ لا تملك التدخل في اختيار الأحزاب السياسية لمن يمثلها.[45]

إن هذا الغياب الصارخ للنساء يتعارض مع " أجندة المرأة والسلام والأمن " التابعة للأمم المتحدة، وتحديداً قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي يحث جميع الأطراف على إشراك المرأة في مبادرات بناء السلام[46]. يمثل استبعاد النساء هذا تفاقماً للتحديات الراهنة المتعلقة بحقوق المرأة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الأعراف المجتمعية التقليدية المتعلقة بالجنسين.[47]

لا تتضمن الخطة الوطنية اليمنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بخصوص المرأة والسلام والأمن[48] أنشطة محددة، أو مؤشرات واضحة، أو استراتيجيات تركز على جهود المناصرة مع مختلف الحلفاء الدوليين والمحليين، لتعزيز إدماج المرأة ومشاركتها الفاعلة. تُشكل هذه الثغرة الاستراتيجية عقبة أخرى تعكس عدم التوازن في علاقات القوة داخل هياكل الدعم الوطنية والدولية.

تسعى هذه المبادرات النسوية الجماعية وغيرها إلى تحقيق عدة أهداف جوهرية، منها: إبقاء أجندة المرأة على طاولة مفاوضات السلام؛ ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والتخفيف من معاناة المدنيين؛ ودعم المعتقلين والمحتجزين؛ وكذلك ضمان إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات.

---

[44] مريم القباطي، وهدى جعفر، وإيشام الإرياني، " نضال يومي من قلب المجتمع: كيف تُسهم النساء اليمنيات في بناء السلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 28 أبريل/نيسان 2023. https://sanaacenter.org/files/Grassroots_Voices-Women_and_Everyday_Peacebuilding_in_Yemen_ar.pdf

[45] فاطمة مطهر، "شبكات جديدة للمرأة اليمنية في بناء السلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 10 سبتمبر/أيلول 2021. https://sanaacenter.org/files/Yemens_New_Networks_in_Womens_Peacebuilding_ar.pdf

[46] مريم القباطي، "تعزيز صوت المرأة في عملية السلام باليمن: آليات تفعيل دورها والأولويات والتوصيات ذات الصلة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 22 فبراير/شباط 2022. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/19538

[47] المرجع نفسه.

[48] "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325: المرأة والأمن والسلام 2020-2022"، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. https://wpsfocalpointsnetwork.org/wp-content/uploads/2021/07/Yemen-2020-2022.pdf

أم تحمل الطعام على رأسها في مخيم للمهمشين غرب مدينة تعز في 21 فبراير 2021 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

II. عملية تطوير الاستراتيجية والأهداف

هذه الاستراتيجية هي نتاج عملية تشاورية موسعة مع أصحاب المصلحة اليمنيين. في شهر مايو 2023، عقد مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام، لوضع السيناريوهات في عمّان، وذلك بمشاركة 16 يمنيًا يمثلون مجموعة متنوعة من القطاعات المهنية، وينحدرون من محافظات مختلفة، منها صنعاء وإب وعدن، بالإضافة إلى أعضاء وعضوات من المهجر.[49] تمثل هدف الورشة بشكل رئيسي في اكتساب رؤى ووضع استراتيجيات تتناول التحديات التي تواجهها النساء اليمنيات حاليًا، مع تحديد مجالات محتملة لتمكينهن في محيط ما بعد الصراع. ضم الحضور أكاديميين/ات وفنانين/ات وإعلاميين/ات وتربويين/ات وممثلين/ات عن المجتمع المدني والمجموعات النسائية وخبراء وخبيرات الأعمال والباحثات والباحثين. عمل هؤلاء مجتمعون على وضع الأساس لصياغة استراتيجيات فعالة تهدف إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها في اليمن بحلول عام 2030، وهو ما توج بصياغة هذه الاستراتيجية.

استكمالًا للنتائج المستفادة من ورشة عمل بناء السيناريوهات، أجرى مركز صنعاء مقابلات مع شخصيات مطلعة رئيسية تمثل مجالات الصحافة والإعلام، والقطاع الخاص، والمنظمات المدنية وغير الحكومية، بالإضافة إلى قطاع الحماية وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. عُقدت المقابلات للتحقق من صحة توصيات ورشة بناء السيناريوهات التي عقدها المركز في عمان، وتحديد أولوياتها.

شهدت عملية التشاور الجماعية مشاركة أكثر من 60 من القادة اليمنيين واليمنيات، حيث ساهموا جميعًا في وضع هذه الاستراتيجية. شملت عملية التشاور عضوات وأعضاء الأحزاب السياسية من مختلف أطياف العمل السياسي، والصحفيات/ين، وناشطات ونشطاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والمدافعات/ين عن قضايا المرأة، والموظفات/ين العموميين، والباحثات/ين، والفنانات/ين، وقادة الأعمال، ، والمحاميات/ين.

بالإضافة إلى ذلك، أجرى الكاتب الرئيسي مراجعة مكتبية لجميع التقارير والدراسات التي نشرها مركز صنعاء وغيره من المنظمات، منها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مثل منظمة أوكسفام، والتقارير الإنسانية للفترة 2015-2024. وُضِعت هذه التقارير موضع المراجعة بهدف استخلاص البيانات حول الأولويات الرئيسية التي حددها أصحاب المصلحة في اليمن فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها. كما هدفت المراجعة المكتبية إلى رسم خريطة لجميع جهود واستراتيجيات المناصرة لحقوق المرأة وحرياتها التي تم تنفيذها مؤخرًا، وذلك للحصول على صورة واضحة للجهود الحالية والثغرات المتبقية.

1.2 أهداف الاستراتيجية

- تعزيز وتقوية الشبكات والشراكات بين أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين الملتزمين بحماية حقوق المرأة والفتاة وحرياتهما.
- إرساء وتوثيق سرديات إيجابية ومُعزِّزة عن المرأة في القيادة، مع بناء أساس ثقافي واجتماعي يحترم حقوق المرأة ومساهمتها في المجتمع ويعترف بها.
- دعم توثيق العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، ودعم اتخاذ إجراءات ملموسة لإلغاء الإجراءات التي تنتهك حقوق المرأة في الحركة والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.
- دعم القيادات النسوية في قطاعي العمل الإنساني والتنمية، وتمكين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والجمعيات غير الرسمية، والشبكات، وقادة المجتمع المحلي لتعزيز ظهورهن واستدامة أعمالهن المجتمعية.
- وضع إجراءات حماية للنساء المشاركات في المجال العام.

[49] مريم القباطي "مشاركة المرأة في الحياة العامة في اليمن بحلول عام 2030: منهجية بناء السيناريوهات المستقبلية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير 2024، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/21831

2.2 الرؤية الاستراتيجية والأولويات

الرؤية الاستراتيجية

مشاركة المرأة والفتاة في اليمن بشكل كامل في الحياة العامة، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حيث يتمكنّ من التعبير عن آرائهن واستخدام أصواتهن بشكل فعال للتأثير في صنع القرار على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

الأولويات الاستراتيجية

1. ترويج سرديات إيجابية حول الدور القيادي للمرأة اليمنية في الحكم والتنمية، بما في ذلك دورهن الفاعل في بناء السلام والحياة السياسية والمجالات المدنية.
2. ضمان حماية النساء اليمنيات العاملات في المجال العام، ويشمل ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، والسياسيات، وقادة المجتمع المحلي، والمتخصصات مثل المحاميات، والصحفيات، والعاملات في المجال الإنساني.
3. تمكين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والجمعيات والشبكات غير الرسمية، والنساء في الأحزاب السياسية، والمدافعات عن حقوق الإنسان.

3.2 تكتيكات وإجراءات المناصرة

لمعالجة هذه الأولويات، ستستخدم الاستراتيجية أساليب وإجراءات رئيسية ملخصة أدناه ومفصلة بشكل كامل في خطة العمل الاستراتيجية (انظر المرفق 1). صُممت هذه الاستراتيجية للتأثير على صانعي القرار، وفي الوقت نفسه، للضغط عليهم من خلال الحشد الجماهيري وجهود المناصرة المنسقة. سيتم إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على مستويات متعددة، وسيتم اتباع نهج تقاطعي لضمان تعزيز أصوات وقدرات الفئات المهمشة.

أساليب المناصرة الرئيسية:

- **البحث ووضع السياسات:** توليد البيانات وتصنيفها وإعداد التقارير بشأنها حول الوضع الحالي لحريات وحقوق المرأة والفتاة في اليمن.
- **تعزيز الشبكات وبناء التحالفات:** تحديد الشبكات الحالية التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة والفتاة اليمنية داخل اليمن وفي المهجر. تدعم الاستراتيجية بناء تحالفات مع شبكات مماثلة في المنطقة والعالم، لتعزيز إبراز أزمة اليمن وتأثيرها على النساء والفتيات على المستويين الإقليمي والدولي، وحشد المزيد من الدعم.
- **إشراك المجتمع والتواصل والحملات:** أنشطة توعوية، وفعاليات تعلم تشاركي ومشترك. ستكون الأولوية لإشراك النساء والفتيات من الأقليات الدينية والمهمشات وأولئك اللاتي يعشن في مناطق نائية، وذوات الإعاقة.
- **بناء قدرات المناصرة:** دعم المنظمات المدنية لأداء دورها في المناصرة، من خلال توفير التمويل الأساسي والمشورة الفنية والتدريب. سيتم إعطاء الأولوية للبرامج التي تركز على الفئات الأكثر عرضة للتهميش.

الإجراءات الاستراتيجية الرئيسية

- **الحوار السياسي ووضع السياسات:** سيشمل ذلك أنشطة تحليل السياسات الحالية والجديدة التي تقيد حقوق المرأة وحرياتها، وتعزيز النهج المراعي للنوع الاجتماعي في اليمن. سيوفر ذلك منصات للحوار بين القيادات النسوية وممثلي الحكومة المعترف بها دوليًا والقيادة السياسية والجهات الفاعلة الدولية، حول الوضع الحالي للمرأة والمناصرة من أجل مواقف أقوى لدعم المرأة.

- **الحملات الإعلامية والتواصل:** ستستخدم الحملات التوعوية العامة وسائل الإعلام والفعاليات العامة لتثقيف وإطلاع الرأي العام على الإنجازات والأثر. يتطلب ذلك التركيز على الآثار الملموسة لعمل النساء والفتيات اليمنيات ومشاركة قصص شمولية، منها قصص حول مدى الفرق التي أحدثته جهودهن في المجتمعات، مع التأكيد على التغييرات الإيجابية التي أحدثها نشاطهن. كما ستتم الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع جمهور أصغر سنًا وأكثر تنوعا، وتشجيع المشاركة من خلال الوسوم والحملات عبر الإنترنت والمحتوى التفاعلي.
- **بناء القدرات:** سيتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال تدريب الصحفيين والإعلاميين المحليين على إبراز احتياجات المرأة، وخلق روايات إيجابية ومعززة للمرأة اليمنية.
- **البحث وإعداد التقارير:** لمواجهة النقص الحالي في المعلومات، يتطلب ذلك إجراء بحوث لجمع البيانات حول وضع المرأة وتراجع مستوى حرياتها وحقوقها، بالإضافة إلى توثيق دراسات الحالة وقصص تجارب النساء، لتسليط الضوء على الآثار الملموسة لانتهاكات الحقوق وأهمية نشاط المناصرة.
- **الحوار المجتمعي والمشاركة المجتمعية:** العمل مع المجتمعات المحلية لفهم التحديات والاحتياجات الخاصة بها فيما يتعلق بحقوق المرأة. كما يتضمن ذلك تمكين ودعم مجموعات النساء بشكل خاص، لتعزيز العمل الجماعي والدعم.
- **بناء الشراكات والتحالفات:** التعاون وبناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تمتلك الخبرات والموارد لدعم مبادرات حقوق المرأة.
- **التمكين الاقتصادي:** يشمل ذلك دعم رائدات الأعمال، وتوفير الموارد لدعم النساء في تأسيس مشاريعهن الخاصة.

4.2 الجمهور المستهدف وأصحاب المصلحة

تشمل الفئة المستهدفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه الاستراتيجية الأفراد والكيانات التي تساهم في/ أو تؤثر على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في اليمن. تستهدف الاستراتيجية على وجه الخصوص:

- الحكومة المعترف بها دولياً
- الأمم المتحدة
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
- الجهات المانحة والمجتمع الدولي
- المجتمع المدني اليمني

لا تقتصر الاستراتيجية على الجهات الفاعلة التقليدية في مجال حقوق المرأة، بل تدعو أيضًا الجهات الفاعلة غير التقليدية من المجتمع المدني، مثل القطاع الخاص والنقابات العمالية وغرف التجارة، بالإضافة إلى جهات فاعلة دولية أخرى.

هذه الاستراتيجية لن تقتصر فقط على النساء والناشطات النسويات والأوساط الأكاديمية أو قادات الرأي، بل ستعمل على إشراك مجموعة واسعة من القادة الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين، بالإضافة إلى قاعدة عريضة من الممثلين على المستوى الشعبي لضمان تحقيق الأثر الجماعي. علاوة على ذلك، ستكون مشاركة الرجال كقادة وأعضاء في المجتمع أمرًا أساسيًا أيضًا، وكذلك إشراك المتخصصين من قطاعات متعددة مثل المحامين والإعلاميين والعاملين في المجال الصحي ومنتسبي إنفاذ القانون وغيرهم.

5.2 نظرية التغيير الاستراتيجية - التأثير الجماعي

استنادًا إلى نتائج ورشة عمل وضع السيناريو التي عُقدت في عمان،[50] أعد المشاركون ثلاثة سيناريوهات محتملة يمكن أن تؤثر فيها الاتجاهات السياسية والأمنية على حقوق المرأة بحلول عام 2030:

- **التمكين:** تحقيق تقدم في حقوق المرأة وتمكينها، يرتكز على إصلاحات مجتمعية عميقة وإطار قانوني قوي.[51] يتطلب ذلك تسوية سياسية شاملة تلبي احتياجات المرأة وتعزز الاستقرار والأمن والعدالة على الصعيد الوطني.
- **التراجع:** تؤدي التسوية السياسية غير المؤكدة إلى جانب انهيار مؤسسات الدولة، إلى ضعف حماية حقوق المرأة وانعدام مشاركتها، مع خطر زيادة تهميش النساء.
- **التدهور:** في سيناريو انهيار الدولة، يؤدي إلى جانب رسوخ التحيزات المجتمعية وضعف الإطار القانوني، إلى تدهور كبير في حقوق المرأة وسبل تمكينها. يهدد المناخ السياسي غير المستقر حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما بالنسبة للنساء، مما يزيد من إقصائهن من المجال السياسي.

استنادًا إلى نتائج حلقة العمل التي عُقدت في عمان، أكد المشاركون على دور التأثير الجماعي في الحيلولة دون حدوث المزيد من التراجع والتدهور الذي تتعرض له حقوق المرأة اليمنية. كما أقروا بأن فرض قيود على حرية حركة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة لا ينتهك حقوقها وفرصها فحسب، بل يؤثر سلباً أيضًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، إذ تؤدي مثل هذه القيود إلى استمرار دائرة عدم المساواة وإعاقة التقدم نحو خلق مجتمعات أكثر عدالة وشمولية. في هذا الإطار، يوفر إطار التأثير الجماعي، وهو نهج متعدد القطاعات لحل القضايا المعقدة على نطاق واسع، مخططًا مفيدًا للتغيير المجتمعي ويندرج ضمن إطار واسع للجهود التعاونية التي تركز على تغيير النظم والسياسات.[52]

يتضمن هذا الإطار خمسة شروط أساسية تشمل:

- وضع أجندة مشتركة
- استخدام أدوات قياس مشتركة لمتابعة التقدم
- بناء أنشطة يعزز بعضها البعض
- المشاركة في التواصل والتفاعل المستمرين
- توفير بنية داعمة لتعزيز العمل

يمثل نهج التأثير الجماعي قيمة خاصة لتمكين النساء والفتيات في المجال العام، وذلك لأنه يجمع الجهات الفاعلة المعنية والمكلفة بالتعامل مع قضايا المساواة بين الجنسين، لتوحيد جهودها مع هذه الاستراتيجية، والتعاون من أجل تحقيق تقدم في مجال إنصاف النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين، كما أنه يتيح وضع أجندة مشتركة للسنوات الخمس المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن هذا النهج توسيع قاعدة أصحاب المصلحة بشكل مستمر لتحسين التمثيل.

لقد أُدمجت الشروط المذكورة في نظرية التغيير الخاصة بالاستراتيجية. تفترض هذه النظرية أن تحقيق تقدم كبير في حقوق النساء والفتيات وحرياتهن في اليمن - خاصة فيما يتعلق بحضورهن ومشاركتهن في الحياة العامة - لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تشارك جميع أصحاب المصلحة في أجندة مشتركة، واستخدموا نفس المقاييس لتقييم التقدم المحرز. كما تؤكد الاستراتيجية على أن المشاركة المجتمعية والتواصل الفعال، من خلال المنصات الحالية والجديدة، ضروريان لحشد الدعم الشعبي وتحقيق أهداف المناصرة.

[50] هذه هي رؤية النساء والناشطات المدنيات اللاتي شاركن في ورش عمل عمان عام 2023.

[51] العدالة بين الجنسين والقانون في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 10 ديسمبر/كانون الأول 2018، https://yemen.un.org/en/17750-gender-justice-law-yemen

[52] مجموعة أدوات التأثير الجماعي من Tamarack، https://www.tamarackcommunity.ca/collective-impact-toolkit

6.2 المبادئ التوجيهية[53]

يشجع نهج حقوق الإنسان في التخطيط وصنع القرار على اتباع أساليب تنمية مستدامة تتمحور حول الناس، وذلك على أساس ضرورة احترام حقوق الإنسان الفردية والكرامة والمساواة بين الجنسين، باعتبارها ركائز أساسية لأية أجندة مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

يجب أن يرتكز النهج التقاطعي على فهم واضح لكيفية تقاطع الخلفيات والهويات والتجارب الحياتية المختلفة للنساء والفتيات في اليمن. من الناحية العملية، يعني ذلك أنه عند المناصرة، على سبيل المثال، من أجل حقوق المرأة في الحركة وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، فإننا نضع في اعتبارنا الخصائص أو الهويات الإضافية التي تؤدي إلى تفاقم تجارب النساء والفتيات من التمييز والتهميش، مثل الأصل الإثني والعرقي والطبقة الاقتصادية والانتماء السياسي والإعاقة.

يعتمد النهج التنفيذي متعدد القطاعات على تعاون مدروس بين مختلف أصحاب المصلحة (على سبيل المثال، الحكومة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والجهات الفاعلة الدولية) والقطاعات (على سبيل المثال، الصحة، والعدالة، والاقتصاد) لتحقيق أهداف المناصرة المشتركة والاستفادة من نقاط القوة والمنظورات والخبرات التي يمتلكها كل صاحب مصلحة.

يعتمد النهج القائم على الأدلة في تحديد أهدافه على نتائج الأبحاث المتعلقة بواقع النساء والفتيات اليمنيات وتحليل النوع الاجتماعي. كما أنه يدمج أفضل المعارف والخبرات في توجهاتها وتكتيكاتها الاستراتيجية المقترحة، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات التي تواجهها الفئات المتقاطعة من النساء والفتيات.

[53] تم وضع هذه المبادئ التوجيهية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المشاركين في ورشة عمل عمان، وتمت المصادقة عليها خلال ورشة عمل لاعتمادها التي أجريت افتراضيًا في 17 فبراير/شباط 2023.

طلاب الطب يأخذون استراحة بعد إتمام امتحاناتهم العملية في جامعة عدن في 22 فبراير 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ.

III. تنفيذ الاستراتيجية

تتحمل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا المسؤولية الأساسية عن صون حقوق وحريات النساء والفتيات اليمنيات. مع ذلك، فإن الأزمة السياسية الراهنة في اليمن، وما نتج عنها من تشرذم، يجعل من الضروري أيضًا الأخذ بعين الاعتبار تأثير السلطات الأخرى، مثل جماعة الحوثيين (أنصار الله) والمجلس الانتقالي الجنوبي، في مناطق سيطرتهم. تلعب المجالس المحلية دورًا حاسمًا في دعم برامج وتمويل المنظمات والشبكات التي تقودها النساء، وحماية القيادات والناشطات المحليات. بناءً على ذلك، فإن تنفيذ هذه الاستراتيجية يعتمد على مشاركة جميع المستويات الحكومية.

سيتم تيسير تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال دمج الأنشطة الاستراتيجية في الخطط والاستراتيجيات الحالية للمناصرة التي ينتهجها أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يتضمن هذا الدمج تحديد روابط واضحة بين الأنشطة الاستراتيجية التي تدعم حقوق المرأة وحرياتها والاستراتيجيات الأوسع نطاقًا، التي تهدف إلى تحقيق الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية وبناء السلام.

تستفيد هذه الاستراتيجية من شبكات وتحالفات النساء القائمة، التي تمتلك استراتيجيات وخططًا تتصدى لانتهاكات حقوق المرأة والقيود المفروضة على حرياتها. كما أنها تتوافق مع الاستراتيجيات والخطط الرئيسية للجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك استراتيجية النوع الاجتماعي لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، واستراتيجية المملكة المتحدة للنوع الاجتماعي، واستراتيجية النوع الاجتماعي العالمية للمجلس الأوروبي.

تعتمد هذه الاستراتيجية أيضا، على منظمات المجتمع المدني والناشطين والفعاليات المجتمعية للحفاظ على الأثر الجماعي، من خلال رفع الوعي وتشكيل صوت موحد. خلال هذه العملية، سيتم تعزيز صوت وقدرات الفئات المهمشة للمطالبة بحقوقها، باستخدام نهج تقاطعي في المناصرة. ستعطي هذه الاستراتيجية الأولوية لحقوق النساء والفتيات من الأقليات الدينية، والمهمشات، والمقيمات في المناطق النائية وذوات الإعاقة.

في حين لا يُتوقع أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى توسيع المجال المدني أو منع انكماشه المستمر، فإن خطة العمل الاستراتيجية ستتضمن أنشطة استراتيجية محددة تهدف إلى تعزيز صمود الجهات الفاعلة المدنية، للقيام بالمشاركة والتعاون والتنظيم بشكل مستقل.

1.3 المساءلة

سيتم بذل جهود مشتركة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية كجزء من التزام أصحاب المصلحة بالتنفيذ.

سيتولى مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تجميع البيانات وفقًا لخطة العمل الاستراتيجية (انظر المرفق 1) وإدراج الدروس المستفادة والتوصيات لأصحاب المصلحة.

ستعمل خطة العمل الاستراتيجية الموحدة والمقدمة في الملحق 1 كإطار لإعداد التقارير، وستستهدف جميع أصحاب المصلحة المشاركين في وضع هذه الاستراتيجية. تعتبر خطة العمل أداة تضمن التزام جميع أصحاب المصلحة بما يلي:

- سيتم إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن نطاق التحليل والتقييم، لضمان جمع البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في معايير التقييم، حيث ستتناول أسئلة التقييم على وجه التحديد كيفية إدراجها في تصميم التدخل وتخطيطه وتنفيذه، فضلاً عن النتائج المحققة.
- سيتم استخدام المنهجيات والأساليب والأدوات وتقنيات تحليل البيانات المراعية للنوع الاجتماعي في جهود أصحاب المصلحة، بما في ذلك البحوث ووضع السياسات والمناصرة.

2.3 الرصد والتقييم: مؤشرات التقدم القابلة للقياس

يتضمن الإطار الاستراتيجي مؤشرات كمية ونوعية لرصد التغيير. في حين أن هذه المؤشرات قد لا تقدم صورة كاملة عن مدى تحقيق مخرجات الاستراتيجية، إلا أنها ستمكن أصحاب المصلحة من فهم التقدم ومعالجة العقبات التي تعترض التنفيذ فور ظهورها.

تندرج مؤشرات الأداء المدرجة في خطة العمل الاستراتيجية ضمن فئة واحدة أو أكثر من الفئات التالية:

- **الانتشار:** كم عدد الأشخاص والمجموعات التي تأثرت بالأفعال والأنشطة الاستراتيجية؟ على سبيل المثال، عدد الأشخاص المشاركين في أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي، وعدد الحلفاء والمجموعات المشاركة في الحوار، والمناصرة، أو المساهمة في أي من أساليب المناصرة الموضحة في الإطار الاستراتيجي.
- **الوصول إلى صناع القرار:** كم عدد صناع القرار أو قادة الرأي (الأفراد أو المنظمات) الذين سيصل إليهم أصحاب المصلحة، وكيف ستكون استجابتهم؟ على سبيل المثال، من خلال اجتماعات موثقة مكتوبة أو مسجلة، أو مقابلات، أو تفاعلات مع مسؤولين، أو التغطية الإعلامية التي تم الحصول عليها، أو التصريحات الخاصة أو العامة الداعمة من صناع القرار.
- **التأثير:** ما التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالسياسة والممارسة والمواقف والسلوك أو الأعراف الاجتماعية تجاه حقوق النساء والفتيات وحرياتهن؟ على سبيل المثال، من خلال التصريحات والإجراءات العامة أو الخاصة؛ أو سن سياسة أو ممارسة أو التصويت عليها.

سيعتمد اختيار طرق جمع البيانات على المعايير التالية:

- مدى قدرة التقنيات على تقديم المعلومات اللازمة لتقييم التقدم وإثبات التغيير.
- مراعاة أي آثار محتملة على سلامة جامعي البيانات أو الفئات السكانية المستهدفة.
- احتمال وجود تحيز في البيانات التي يتم جمعها.
- مدى توفر الموارد اللازمة لجمع البيانات وتحليلها.

3.3 الافتراضات والمخاطر الأساسية

الافتراضات

- تتأثر حقوق النساء والفتيات اليمنيات بشكل أكبر من تصاعد التطرف والأصولية بين أولئك الموجودين في السلطة.
- لا يقتصر الاستثمار في قيادة المرأة على تغيير السرديات حول مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى حماية النساء والفتيات اليمنيات بشكل عام من الاستهداف.
- تفتقد الجهات الفاعلة المدنية اليمنية، مثل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والإعلام والشبكات والمجموعات المجتمعية، القدرة على الصمود الهيكلي والبرامجي والمالي، وقد نتج عن ذلك إضعاف حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تخضع النساء والفتيات اليمنيات لآليات اضطهاد تقاطعية، مما يضعهن في حالة هشاشة مركبة. كما أن الجهات الفاعلة الرئيسية الحالية في قطاعي العمل الإنساني وبناء السلام تفتقر إلى الوعي الكامل بالروابط المتينة بين القيود المفروضة على حريات المرأة وانتهاكات حقوقها من جهة، وتأثير عوامل مثل الهجرة والنزوح والتوسع الحضري وتغير المناخ على اليمن من جهة أخرى.

- يتزايد إدراك الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية في اليمن للأهمية الحاسمة للتنسيق المشترك بشأن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وكذلك لقيمة إدراج منظور النوع الاجتماعي في إطارات العمل الإنساني وبناء السلام. لقد أبدت الجهات الفاعلة الدولية استعدادًا لمواءمة جهودها ودعم الجهات الفاعلة المحلية في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اليمن.

المخاطر

- قد يطرأ تأثير على تنفيذ الاستراتيجية بسبب التغيرات الجوهرية في توجهات أصحاب المصلحة في اليمن، فإن تحول الأولويات بعيدًا عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، أو تضاؤل الدعم بسبب تضارب الأولويات، قد يعوق التنفيذ.
- قد يواجه التنفيذ الكامل للاستراتيجية صعوبات جمة في حال عدم توفر الموارد المالية أو تقليصها. للتخفيف من هذه المخاطر، يُعد الحصول على مساهمات مستدامة من جميع أصحاب المصلحة على صعيد تخطيط الموارد المالية والبشرية أمرًا ضروريًا.
- كما أن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي سيؤثر على تحقيق النتائج المتوقعة بموجب هذه الاستراتيجية. إن تصاعد التطرف العنيف أو تصعيد النزاع على المستوى الوطني أو الإقليمي سيؤدي إلى تهميش قضايا تمكين النساء والفتيات على جدول الأعمال السياسي رفيع المستوى.
- سيؤدي تضاؤل المجال المتاح للمجتمع المدني نتيجة للقيود الإضافية التي تفرضها النزاعات المسلحة إلى الحد من تنفيذ الاستراتيجية. تتمثل هذه القيود في شكل حظر اجتماعي ثقافي جديد أو قيود قانونية تعوق العمل الاستراتيجي، مثل تعبئة قادة المجتمع المحلي والوصول إلى ضحايا/ناجيات العنف القائم على النوع الاجتماعي
- سيؤدي غياب المشاركة البناءة للرجال إلى عدم نجاح استراتيجية المناصرة.
- استمرار العمل الاستراتيجي الرأسي غير المنسق بين أصحاب المصلحة قد لا يؤدي إلى تغيير حقيقي في أوضاع النساء والفتيات، وسيسفر عن مزيد من الرمزية فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي.

تشمل استراتيجيات تخفيف المخاطر التي يمكن استخدامها للحد من المخاطر التي تعوق تحقيق النتائج المتوقعة بشأن تمكين النساء والفتيات في المجال العام ما يلي:

- إشراك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية متعددة القطاعات، مثل أنظمة حماية حقوق الإنسان والسلطات المحلية والمجتمع المدني، بشكل هادف ومؤثر لضمان المشاركة الفعالة للقواعد الشعبية في أنشطة المناصرة.
- دعم جاهزية الفاعلين المدنيين وقدرتهم على الصمود للتخفيف من المخاطر في أعقاب حالات عدم الاستقرار والأزمات غير المتوقعة.
- تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في الاستراتيجية على جمع بيانات تراعي الفوارق بين الجنسين، ودعم إجراء تحليلات قائمة على النوع الاجتماعي، بما يضمن أن تظل الاستراتيجية ملائمة لاحتياجات النساء والفتيات.
- يمكن للعمل ذي الأثر الجماعي أن يتصدى لمقاومة بعض الأطراف في معالجة القضايا الجنسانية، وأن يعالج تراجع أولوية الاحتياجات الجنسانية للنساء والفتيات في برامج أصحاب المصلحة وميزانياتهم.

4.3 دور مركز صنعاء

خلال السنوات الأخيرة، أنتج مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية العديد من الإصدارات التي تركز على الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي للصراع في اليمن، إما كمشاريع بحثية مستقلة أو كمكونات متكاملة ضمن دراسات أوسع نطاقًا. يلتزم المركز بأداء دور تمكيني لتحقيق رسالته، مع التركيز بشكل واضح على قضايا النوع الاجتماعي والإنصاف. علاوة على ذلك، استجاب المركز لتوصيات منظمات المرأة، حيث خصص جلسات محددة لحماية المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في منتدى اليمن الدولي السنوي على مدى عامين متتاليين.

انطلاقًا من ذلك، يعتزم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية حشد موارده بشكل استراتيجي للمساعدة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية. سيكون إنشاء مساحات ومنصات للتعاون أحد المكونات الرئيسية لهذه المبادرة، حيث سيتيح تسهيل الحوار والتخطيط وتنفيذ الإجراءات الاستراتيجية بين أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين، وبالتالي تعزيز العمل الجماعي.

بفضل وضعه المثالي الذي يركز على إنتاج المعرفة، يعتبر مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية مؤهلاً تمامًا لتسهيل حوار استراتيجي بين أصحاب المصلحة في اليمن. سيعزز هذا الدور من جمع البيانات والأبحاث حول الانتهاكات الجارية لحريات وحقوق النساء والفتيات المراهقات. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بخبرة في توثيق السرديات المحلية، وتوفير منصة للتعبير عن وجهات النظر المتنوعة في اليمن، والتأثير على السياسات المتعلقة باليمن على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ملحق 1: خطة العمل الاستراتيجية

الرؤية	**أن تتمتع النساء والفتيات في اليمن بحقوق متساوية ويشاركن مشاركة كاملة في الحياة العامة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وأن يكنّ قادرات على التعبير عن آرائهن واستخدام أصواتهن لتشكيل عملية صنع القرار على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.**
الأهداف	• تعزيز وتقوية الشبكات والشراكات بين أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين الملتزمين بصون حقوق وحريات النساء والفتيات. • إرساء وتوثيق سرديات إيجابية ومُعزِّزة عن المرأة في القيادة، مع بناء أساس ثقافي واجتماعي يعترف بحقوق المرأة ومساهماتها في المجتمع ويحترمها. • دعم توثيق العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن ودعم الإجراءات الملموسة الرامية إلى رفع التدابير التي تنتهك حقوق المرأة في التنقل والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. • دعم القيادات النسائية في قطاعي العمل الإنساني والتنمية، وتمكين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والجمعيات غير الرسمية، والشبكات، وقائدات المجتمع المحلي من أجل تعزيز حضورهن ودعم أعمالهن المجتمعية. • وضع تدابير حماية للنساء المشاركات في المجال العام.
الأولوية الاستراتيجية الأولى	تعزيز السرديات الإيجابية حول الدور القيادي للمرأة اليمنية في الحكم والتنمية، بما في ذلك دورها الفاعل في بناء السلام والحياة السياسية والمساحات المدنية.

التكتيكات	الأنشطة	الهدف بحلول 2030	الجهة المسؤولة
الحوار حول السياسات وتطويرها	عقد منتديات وطنية للحوار حول السياسات تجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية لحماية حرية المرأة في التنقل وحرية التعبير. ستشمل هذه الجلسات وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بولايات الحماية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى ممثلين عن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والمفوضية الأوروبية، وحكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.	عقد منتدى وطني واحد على الأقل للحوار حول السياسات سنويًا. إشراك ما لا يقل عن ٢٠٠ رجل وامرأة	مكتب المبعوث الخاص، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المفوضية الأوروبية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وجهات أخرى
	عقد منتديات إقليمية ومحلية للحوار حول السياسات تجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية لتحديد الإجراءات الجماعية لحماية حرية المرأة في التنقل وحرية التعبير عقد منتديات إقليمية للحوار حول السياسات و/أو ندوات عبر الإنترنت حول حماية القيادات النسائية اليمنية في المهجر	عقد ٤ منتديات محلية على الأقل للحوار حول السياسات إشراك ما لا يقل عن ٥٠ امرأة و٥٠ رجلًا	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية + مراكز الفكر والمؤسسات البحثية اليمنية والدولية

	دمج جلسات للحوار حول السياسات في منتدى اليمن الدولي (YIF) تركز على مواقف وإجراءات أصحاب المصلحة لتعزيز وحماية حريات وحقوق النساء والفتيات.	عقد جلستين سنويًا على الأقل تركزان على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال منتدى اليمن الدولي	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية
	دعم تمثيل المرأة في النقاشات العالمية والإقليمية وضمان إيصال أصوات النساء في المحافل الدولية التي تناقش حقوق الإنسان والتنمية والسلام في اليمن	دعم ٥-١٠ قيادات نسائية يمنية لحضور المحافل الدولية والتصدي لانتهاكات حقوق المرأة	مكتب المبعوث الخاص، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجهات المانحة
	إعداد موجزات وأوراق سياسات تقدم رؤية نقدية لأدوار الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في حماية حقوق وحريات النساء والفتيات في اليمن	نشر موجزات سياسات باستخدام الإصدارات الحالية: موجز اليمن، ونشرة اليمن الاقتصادية، ونشرة اليمن البيئية، وإعادة التفكير في الاقتصاد اليمني، إلخ.	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية رواد التنمية
	إجراء زيارات ومقابلات مع مسؤولين يمنيين، بمن فيهم ممثلو الحكومة وسفراء اليمن في الخارج، للمناصرة من أجل تطبيق السياسات الداعمة لحقوق وحريات المرأة، لا سيما حرية السفر، والحصول على بطاقات الهوية وجوازات السفر، والحماية من حملات التشهير الرقمية	التقاء ما بين ١٠ إلى ١٥ وفدًا من النساء والرجال بمسؤولين في الحكومة اليمنية	شبكات ومنظمات نسائية يمنية غير حكومية
	إجراء زيارات إلى وزراء الداخلية والخارجية والعدل، ومكاتب الأحزاب السياسية، وقوات الأمن المحلية لمناقشة القيود المفروضة على حركة المرأة والأشكال الناشئة للعنف القائم على النوع الاجتماعي	قيام ما بين ١٠ إلى ١٥ وفدًا من النساء والرجال بزيارات للوزراء والأحزاب السياسية ومكاتب الأمن المحلية	شبكات ومنظمات نسائية يمنية غير حكومية، والرجال الحلفاء والناشطون
الحملات الإعلامية والتواصل	تصميم حملة إعلامية للترويج لنجاحات القيادات النسائية اليمنية من خلال "معارض تفاعلية حية" افتراضية أو واقعية، حيث يمكن للجمهور التفاعل مع القيادات النسائية والتعرف أكثر على عملهن وتأثيرهن		شبكات ومنظمات نسائية يمنية غير حكومية، والرجال الحلفاء والناشطون

	نشر تقرير أو إصدارات دورية تسلط الضوء على التأثير الملموس للقيادات النسائية الذي أحدث فرقًا في مجتمعاتهن، مع التركيز على التغييرات الإيجابية التي نتجت عن نشاطهن	إصدار دوري (ربع سنوي) يركز على المرأة في القيادة	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية + مراكز الفكر والمؤسسات البحثية اليمنية والدولية
	تعزيز أصوات القيادات النسائية عبر منصات واسعة الانتشار لمشاركة تحدياتهن ونجاحاتهن. يمكن أن يشمل ذلك حلقات بودكاست، وتولي إدارة حسابات التواصل الاجتماعي، وندوات عبر الإنترنت.	بث ما لا يقل عن حلقتين بودكاست سنويًا تستضيفان قائدات مجتمعيات على المستوى الشعبي عقد ندوتين على الأقل عبر الإنترنت سنويًا حول مساهمات القيادات النسائية اليمنية وتأثيرهن	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية + مراكز الفكر والمؤسسات البحثية اليمنية والدولية
التوعية العامة	دعم القنوات الإعلامية الخاصة والمستقلة (مثل الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي) لتسجيل وتوثيق قصص النساء وخبراتهن وممارساتهن على المستوى الشعبي	بث برنامجين إذاعيين محليين على الأقل (على مستوى المحافظة) يركزان على سِيَر حياة القيادات النسائية	الجهات المانحة
بناء القدرات	بناء قدرات المذيعين ورؤساء التحرير وفرق التحرير في وسائل الإعلام المحلية لصياغة سرديات إيجابية عن المرأة في القيادة وتأثيرها على أرض الواقع عبر مختلف المنتجات الإعلامية. يشمل ذلك التدريب على استخدام معجم مصطلحات يراعي الحساسية الثقافية فيما يتعلق بحقوق المرأة، وإعادة صياغة الخطاب المتعلق بالنوع الاجتماعي بما يتماشى مع السرديات الوطنية		هيئة الأمم المتحدة للمرأة
	دمج منظور النوع الاجتماعي في الدورات التدريبية والجلسات التي تستهدف الصحفيين والباحثين والمثقفين الدوليين لضمان أن تشمل التغطية العالمية للشأن اليمني تغطية انتهاكات حقوق المرأة	دمج موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في برنامج التبادل المعرفي حول اليمن (Yemen Exchange)	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

الأولوية الاستراتيجية الثانية	ضمان حماية النساء اليمنيات العاملات في المجال العام، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، والسياسيات، وقائدات المجتمع المحلي، والمهنيات مثل المحاميات والصحفيات والعاملات في المجال الانساني		
التكتيكات	**الأنشطة**	**الهدف بحلول 2030**	**الجهة المسؤولة والشركاء**
البحث وإعداد التقارير	الجمع الدوري للبيانات حول التدابير المزمنة والناشئة التي تُفرض للحد من حركة المرأة أو سفرها أو عملها في المساحات المدنية والسياسية العامة، وذلك من خلال رصد وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وتوثيق شهادات النساء، وإجراء دراسات متخصصة حول هذا الموضوع.	إجراء ونشر دراستين على الأقل لبحث القيود المفروضة على حرية النساء والفتيات في التنقل والسفر والعمل في الأماكن العامة	مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية + آخرون
	رصد الحملات الإلكترونية الموجهة ضد النساء في المجال العام		
	دمج قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتهاكات حرية التنقل وتأثيرها على تلقي المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ضمن تقارير الرصد التي تجريها الأطراف الثالثة		الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة
	إنشاء أدوات رقمية لرصد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي وتطوير أنظمة للإبلاغ عن الحوادث تكون مرتبطة بهيئات إنفاذ القانون المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتوفير الحماية		
	تسليط الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في تقارير الأمم المتحدة وتقارير الظل التي يقدمها المجتمع المدني إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وفي الإحاطات المقدمة في اجتماعات مجلس الأمن، واجتماعات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاجتماعات التشاورية رفيعة المستوى مع مكتب المبعوث الأممي، ومحادثات السلام، واجتماعات الجهات المانحة الرئيسية		مبادرة مسار السلام، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اليمن
بناء التحالفات	توفير التوجيه والتدريب لشبكات ومبادرات بناء السلام على المسارين الثاني والثالث لوضع انتهاكات حقوق وحريات المرأة على رأس أجندة السياسات عند الاجتماع برعاة عملية السلام والمفاوضين أو عند تقديم التقارير إليهم		هيئة الأمم المتحدة للمرأة / مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
	تأسيس مجموعات وتحالفات على مستوى المحافظات لرصد حقوق المرأة، تتولى جمع بيانات خاصة بكل سياق حول انتهاكات حقوق النساء والفتيات والقيود المفروضة على حرياتهن في التنقل والتعبير، وإنشاء آليات لإبلاغ أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بهذه النتائج		

تطوير السياسات	تطوير ونشر سياسات داعمة تمنح المرأة الحق في السفر والتنقل بحرية، وتوفر لها الحماية من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. يشمل ذلك تخصيص الموارد لتدابير حماية إضافية للباحثات والعاملات في المجال الإنساني والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات	نشر سياسات من قبل الوكالات الإنسانية والجهات المانحة لبرامج السلام	الوكالات الإنسانية
التوعية	تصميم وتنفيذ برامج توعية تستهدف قادة المجتمع المحلي والشباب والقيادات الدينية من الذكور حول الآثار الخطيرة لاستهداف القيادات النسائية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي	إطلاق حملتين تستهدفان الرجال	شبكات ومنظمات نسائية يمنية غير حكومية
الأولوية الاستراتيجية الثالثة	تمكين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، والجمعيات والشبكات غير الرسمية، والنساء في الأحزاب السياسية، والمدافعات عن حقوق الإنسان		
التكتيكات	**الأنشطة**	**الهدف بحلول 2030**	**الجهة المسؤولة والشركاء**
بناء القدرات	دعم رائدات الأعمال من خلال البرامج وتخصيص الموارد		القطاع الخاص، الغرف التجارية، وجهات أخرى
	بناء قدرات النساء في القطاع العام، بمن فيهن النساء في المناصب القيادية في الوزارات، ومكتب رئيس الوزراء، والعضوات في الأحزاب السياسية		وكالات الأمم المتحدة
	دعم المشاريع المحلية القائمة وتمويل مشاريع جديدة، لا سيما في المناطق الريفية، التي تعزز القيادة النسائية في برامج العمل الإنساني وبناء السلام على المستوى المحلي		مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) في اليمن
الحوارات المجتمعية	دعم المنظمات والشبكات النسائية لإشراك القيادات الدينية المحلية والشخصيات المؤثرة (مثل زعماء القبائل، وشيوخ القرى، وقادة المجتمع المحلي) باستخدام نهج يراعي الحساسية الثقافية لمناقشة القيمة الثقافية والسياسية والاقتصادية لمشاركة المرأة في الحياة العامة		الجهات المانحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات أخرى
المشاركة المجتمعية	إشراك قادة القطاع الخاص لتمويل وتعزيز الريادة الاقتصادية للمرأة من خلال المنح وبرامج التوجيه ومبادرات التدريب		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشركات الخاصة وأصحاب الأعمال
الحملات الإعلامية	تعزيز حضور المنظمات التي تقودها النساء والتي تقدم خدمات للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وتسليط الضوء على دورها المحوري في تلبية الاحتياجات وسد الثغرات		هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكالات الأمم المتحدة

	إنتاج وتوفير مساحات بث للمنتجات الإعلامية حول دور المرأة اليمنية في التماسك الاجتماعي وبناء السلام والاقتصاد		
	دعم صانعي الأفلام اليمنيين الشباب لإنتاج أفلام وثائقية عن القيادات النسائية، خاصة في القطاع الإنساني، وعن دور قادة المجتمع المحلي من الرجال كحلفاء		الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة
	تحديد المنصات والقنوات الإعلامية التي تقدم سردية إيجابية عن المرأة اليمنية، وتأسيس روابط تعاون ودعم معها		

ملحق 2: الجمهور المستهدف وأصحاب المصلحة

1. الحكومة المعترف بها دوليًا

هذه الاستراتيجية موجهة بالأساس إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. على الرغم من مصادقة اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1984، إلا أنها قامت في ديسمبر 2020 بتشكيل حكومة لا تضم أي امرأة في منصب وزير، وهو ما يتعارض مع الاتفاقية ومع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013-2014.[54] تتمثل الحكومة في رئيس الوزراء والوزراء. من حيث المبدأ، فقد التزمت بتنفيذ خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (2020-2023)، واتباع توصيات مؤتمر الحوار الوطني بشأن حقوق المرأة وحرياتها، بما في ذلك تخصيص حصة 30% لها في جميع مستويات الحكومة، ولكن على أرض الواقع، لم يُنفذ هذا الالتزام ولم يُفرض بقوة القانون.

تعد اللجنة الوطنية للمرأة[55] وفروعها في جميع محافظات اليمن من أصحاب المصلحة الحكوميين الذين يقع على عاتقهم النهوض بحقوق النساء والفتيات، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات الحكومية.

أدى التشرذم السياسي في اليمن خلال الحرب أيضًا إلى ظهور سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك جماعة الحوثيين (أنصار الله) والمجلس الانتقالي الجنوبي وغيرها من الأحزاب والقوى السياسية اليمنية الفاعلة على الأرض. تمارس هذه الجماعات الآن سيطرتها في مناطق/محافظات مختلفة من البلاد.

2. الأمم المتحدة

أعرب كل من الفريق القُطري الإنساني ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) عن التزامهما باتخاذ خطوات ملموسة لضمان المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة الاستجابة الإنسانية. يهدف هذا الالتزام إلى ضمان حصول النساء والفتيات والرجال والأطفال من جميع الأعمار والخلفيات على المساعدة الإنسانية والحماية التي تلبي احتياجاتهم المحددة.[56] من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024، تلتزم الأمم المتحدة بحماية حقوق المرأة اليمنية وحرياتها. كما قامت الأمم المتحدة أيضًا بوضع معايير وأطر وسياسات لإدماج وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على غرار ما يلي: مؤشر الجنس والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ سياسة النوع الاجتماعي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2021-2025)؛ إطار السياسة والمساءلة بشأن النوع الاجتماعي الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

3. هيئة الأمم المتحدة للمرأة

في الفترة ما بين عامي 2016 و2018، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للنساء اليمنيات لتنظيم مشاورات حول مواضيع تشمل نزع السلاح، والمستقبل الإداري للمحافظات الجنوبية في اليمن، وإجراءات بناء الثقة، ووقف إطلاق النار، والنهوض بالاقتصاد، وأولويات وتحديات التفاوض.[57] وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن مع شركائها من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل كشركاء ومستفيدين من التنمية، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني، ومبادرات السلام والأمن.

---

[54] جوك بورجينا 2021 "التخطيط الاستراتيجي لما هو أبعد من أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن: أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)". https://sanaacenter.org/files/Strategizing_beyond_the_Women_Peace_and_Security_Agenda_in_Yemen_ar.pdf

[55] موقع اللجنة الوطنية للمرأة: https://wncyemen.com.ye/

[56] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: الاعتبارات الجنسانية في الاستجابة الإنسانية في اليمن، https://response.reliefweb.int/yemen/gender-considerations-humanitarian-response-yemen

[57] جوك بورجينا 2021 "التخطيط الاستراتيجي لما هو أبعد من أجندة المرأة والسلام والأمن في اليمن: أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)". https://sanaacenter.org/files/Strategizing_beyond_the_Women_Peace_and_Security_Agenda_in_Yemen_ar.pdf

تتناول مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة احتياجات النساء والفتيات الضعيفات لضمان مشاركة المتضررات من الأزمة وتمكينهن والاستفادة من جهود الاستجابة والتعافي، كما تعمل على تكامل قضايا النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية ودعم قيادة المرأة في عملية السلام وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325.[58]

4. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

عمد مكتب المبعوث الخاص إلى تعزيز فهمه ودعمه للمشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في عمليات الانتقال والسلام. كما خصص المكتب موظفين وموارد لضمان دمج تحليل وتقييم قضايا النوع الاجتماعي ومنظور المرأة في عملية السلام. يلتزم مكتب المبعوث الخاص بتعزيز جهوده لتعزيز الإدماج المراعي للنوع الاجتماعي بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة والتزاماتها.[59]

5. الجهات المانحة

عكفت الجهات المانحة، ومنها الحكومة البريطانية والمجلس الأوروبي وغيرهما، على وضع استراتيجيات خاصة بهم بشأن النوع الاجتماعي، تتناول التحديات التي تواجهها النساء والفتيات اليمنيات، وتحدد الطرق التي يمكن من خلالها أن يساهم تمويلهم في تمكين المرأة.

6. المجتمع المدني اليمني

يضطلع المجتمع المدني في اليمن بدور رئيسي في تعزيز حقوق النساء والفتيات من خلال أدواره المختلفة. تعمل منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمجتمعية) على معالجة احتياجات النوع الاجتماعي المحددة، وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والبرامج التنموية. تساهم المنظمات النسوية والشبابية، بالإضافة إلى جماعات المناصرة في الحفاظ على حقوق المرأة ضمن جدول الأعمال السياسي. كما يمكن للجمعيات المهنية والنقابات العمالية أن تؤدي دورًا في ضمان قدرة المرأة على المشاركة الآمنة في الاقتصاد.

---

[58] https://arabstates.unwomen.org/ar/countries/yemen

[59] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن: المرأة والسلام والأمن، https://osesgy.unmissions.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

الملحق 3: الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الدستور اليمني[60]

يُعد الدستور اليمني أساسًا لتنظيم المجتمع، ويشمل ذلك الحركة النسوية، وقد جرى إقراره عبر استفتاء شعبي عام 1991، ثم تم تعديله في عامي 1994 و 2001. يتكون الدستور من خمسة أقسام، وسبعة فصول، وثلاثة فصول فرعية. تشمل أهم أقسام الدستور: أسس الدولة، وحقوق وواجبات المواطنة الأساسية، وتنظيم السلطات الحكومية.

أهم النصوص الدستورية ذات الصلة بالمرأة تشمل ما يلي:

- **مادة 5:** تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.
- **مادة 24:** تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتصدر القوانين لتحقيق ذلك.
- **مادة 31:** النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.
- **مادة 41:** المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- **مادة 42:** لكل مواطن حق الإسهام في في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.
- **مادة 58:** للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسيًا ومهنيًا ونقابيًا والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحرية للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)[61]

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان في باريس في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948 (بموجب قرارها 217 ألف)، بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. تنص المادة 1 على: "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء." أما الحق في عدم التمييز على أساس الجنس، فقد ورد في المادة 2 التي تنص على ما يلي: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر."

[60] "دستور الجمهورية اليمنية" (المعدَّل حتى عام 2001)، نُشر في الجريدة الرسمية، العدد 4، 28 فبراير 2001. تم الاطلاع عليه عبر قاعدة بيانات وايبو لكس: https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/19992

[61] "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (المعتمد في 10 ديسمبر 1948)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، https://www.ohchr.org/en/human-rights/universal-declaration/translations/arabic

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (1979)[62]

تقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 (سيداو) إطارًا شاملًا لتوجيه جميع الإجراءات القائمة على الحقوق لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تلك التي يتبناها صندوق الأمم المتحدة للسكان. بموجب هذه المعاهدة، يُفهم عدم المساواة بين الجنسين على أنه نتيجة للتمييز ضد المرأة. تدعو اتفاقية سيداو إلى المساواة في النتائج بدلًا من مجرد المساواة في الفرص، وبالتالي، لا يكفي وضع قوانين مناهضة للتمييز؛ إذ يقع على عاتق الدولة الالتزام باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع المرأة بالمساواة في حياتها اليومية. تحدد اتفاقية سيداو مفهوم التمييز ومجموعة الخطوات التي يجب على الدول اتخاذها للقضاء عليه، وتؤكد على حقوق المرأة في مجالات محددة، وتضع أحكامًا بشأن التصديق والمراقبة وتقديم التقارير وغيرها من المسائل الإجرائية. أما البروتوكول الاختياري فيتضمن إجراءً للتحقيق وآخر لتقديم الشكاوى. يمكّن إجراء التحقيق اللجنة من إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان للمرأة في البلدان التي تصبح دولًا أطرافًا في البروتوكول الاختياري. هذا الإجراء مصمم على غرار إجراء تحقيق قائم في مجال حقوق الإنسان، وهو المادة 20 من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993)[63]

يُعد إعلان عام 1993، بشأن القضاء على العنف ضد المرأة أول صك دولي لحقوق الإنسان يتناول بشكل حصري وصريح قضية العنف ضد المرأة. يؤكد الإعلان أن هذه الظاهرة تنتهك حقوق الإنسان للمرأة أو تحد منها أو تبطلها، وتحول دون ممارستها للحريات الأساسية. يعرّف الإعلان العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه "أي فعل عنف قائم على النوع الاجتماعي يترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". يذكر الإعلان كذلك أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يتخذ أشكالًا عديدة ويُمارس في مختلف الظروف، سواء في أوقات الأزمات أو في غيرها، وهو متجذر بعمق في علاقات القوة الهيكلية غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، وأثناء النزاعات، غالبًا ما يُرتكب العنف المنهجي القائم على النوع الاجتماعي أو يتم التغاضي عنه من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، فهو يزدهر في ظل الإفلات من العقاب، سواء في أوقات الحرب أو السلم.

إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993)[64]

اعتُمد إعلان وبرنامج عمل فيينا (إعلان فيينا) بالإجماع في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بتاريخ 25 يونيو 1993، في فيينا. يلفت الإعلان الانتباه إلى أهمية حقوق المرأة وحقوق "الطفلة" في الفقرة 18 من الجزء الأول، والتي تنص على أن "حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها، وإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستئصال جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، هما من أهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية." كما يعترف الإعلان صراحة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش والاستغلال الجنسيين، حيث تنص الفقرة 18 من الجزء الأول على أن "العنف القائم على أساس الجنس وجميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي، بما في ذلك تلك الناشئة عن التحيز الثقافي والاتجار الدولي، منافية لكرامة الإنسان وقدره، ويجب القضاء عليها. يمكن تحقيق ذلك عن طريق التدابير القانونية ومن خلال العمل الوطني والتعاون الدولي في ميادين مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والأمومة الآمنة والرعاية

[62] "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (المعتمدة في 18 ديسمبر 1979)، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

[63] "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة" (المعتمد في 20 ديسمبر 1993)، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

[64] "إعلان وبرنامج عمل فيينا" (المعتمد في 25 يونيو 1993)، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/vienna-declaration-and-programme-action

الصحية والدعم الاجتماعي." ويختتم الإعلان بالإعلان عن حقوق المرأة والاستغلال القائم على النوع الاجتماعي كقضايا مشروعة للمجتمع الدولي، بالقول: "ينبغي أن تشكل حقوق الإنسان للمرأة جزءا لا يتجزأ من أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز جميع صكوك حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ويحث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الحكومات والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على تكثيف جهودها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة".

إعلان ومنهاج عمل بكين ومراجعة بكين 20+ (1995-2015)[65]

اعتُمد إعلان ومنهاج عمل بكين (إعلان بكين) من قبل الحكومات في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995، ويحدد التزامات الحكومات بتعزيز حقوق المرأة. يوفر منهاج العمل مخططًا لتمكين المرأة ويشمل تحليلاً قائما على النوع الاجتماعي للمشكلات والفرص في 12 مجالا من مجالات الاهتمام الحيوية، بالإضافة إلى معايير الإجراءات التي يتعين على الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، تنفيذها. علاوة على ذلك، يقدم منهاج العمل الالتزام العالمي الأول بتعميم مراعاة المنظور الجنساني كمنهجية لتحقيق تمكين المرأة. عام 2015، استعرض المجتمع الدولي 20 عامًا من التقدم منذ صدور إعلان بكين لتقييم مدى التقدم الذي أحرزه كل من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995.

إطار عمل المرأة والسلام والأمن (2011)[66] وتعهداته (2000، 2008، 2009، 2013، 2015)[67]

أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات تعترف بأن الحرب تؤثر على المرأة بشكل مختلف، وأكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز دور المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بالوقاية من النزاعات وحلها. تشمل هذه القرارات: قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن 1325 (2000)، 1889 (2009) و 2245 (2015)؛ وقرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح 1820 (2008)، 1888 (2009)، 2106 (2013)، و 2122 (2013). تمثل هذه القرارات مجتمعة إطارًا عمليًا مهمًا لتحسين أوضاع المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (2013)[68]

يعتبر هذا القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، والذي شاركت في رعايته مجموعة عابرة للأقاليم تضم أكثر من 100 دولة، منها دول ترتفع بها معدلات زواج الأطفال، أول قرار على الإطلاق يتناول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. يشدد القرار على ضرورة إدراج زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في خطة التنمية الدولية لما بعد عام 2015، ويتم الاعتراف بهذه الممارسة بوصفها انتهاكا لحقوق الإنسان، إذ "تمنع الأفراد من العيش في حياة خالية من جميع أشكال العنف"، وتؤثر سلبًا على "حق التعليم، وعلى أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ويشمل ذلك الصحة الجنسية والإنجابية".

---

[65] "إعلان ومنهاج عمل بكين"، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 15 سبتمبر 1995، https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/BPA_A_FINAL_WEB.pdf

[66] "إطار الأمم المتحدة للنتائج الاستراتيجية بشأن المرأة والسلام والأمن: 2011–2020"، أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 24 يناير 2014، https://www.osce.org/secretariat/110527

[67] انظر مكتبة الأمم المتحدة الرقمية: https://digitallibrary.un.org/

[68] "الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد قرارًا بشأن ‹زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري›"، فتيات لا عرائس، 20 نوفمبر 2014، https://www.girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2013/10/HRC-resolution-on-child-early-and-forcedmarriage-ENG.pdf

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)[69]

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في سبتمبر 2015. تتضمن الخطة إطارًا من 17 هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة يجب تحقيقها بحلول العام 2030، مع غايات ووسائل تنفيذ محددة. كما اعتمدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة نتائج بعنوان "تحويل عالمنا" في سبتمبر 2015، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2016، لتوجيه السياسات والقرارات على مدى الخمسة عشر عامًا التالية. تُعد المساواة بين الجنسين هدفًا منفردًا (الهدف الخامس) ومُدمجة ضمن أهداف ومؤشرات أخرى. تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العقبات الهيكلية الرئيسية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين، مثل التمييز، والعنف ضد النساء والفتيات، والممارسات الضارة، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والمشاركة في صنع القرار، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال إشراك الرجال والفتيان.

خطة العمل الشاملة لنظام الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017)[70]

تُعد خطة عمل شاملة لنظام الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خطة عمل إلزامية على مستوى نظام الأمم المتحدة لتفعيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتسريع وتيرة تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، وتلتزم جميع كيانات الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الخطة.

---

[69] "الأهداف السبعة عشر"، أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، https://sdgs.un.org/ar/goals

[70] "خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ديسمبر 2016، https://unsdg.un.org/resources/un-system-wide-action-plan-gender-equality-and-empowerment-women

WWW.SANAACENTER.ORG